E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2002/105
29 November 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والخمسون

البند ١٧ من جدول الأعمال المؤقت

دور الحكم السديد في تعزيز حقوق الإنسان

مذكرة من الأمانة

١- طلبت لجنة حقوق الإنسان في قرارها ٧٢/٢٠٠١ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠١، والمعنون "دور الحكم السديد في تعزيز حقوق الإنسان" إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن توجه مرة أخرى الدعوة التي جاءت في القرار ٦٤/٢٠٠٠ إلى الدول لتقديم أمثلة عملية على الأنشطة التي أثبتت فعاليتها في تعزيز ممارسات الحكم السديد من أجل النهوض بحقوق الإنسان على المستوى الوطني، بما في ذلك الأنشطة المضطلع بها في إطار التعاون بين الدول في مجال التنمية، لإدراجها في مجموعة أفكار وممارسات إرشادية يمكن أن ترجع إليها الدول التي يهمها الأمر عند اللزوم، كما طلبت إليها أن توجه هذه الدعوة إلى هيئات الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية.

٢- ووفقاً لذلك، أحالت المفوضة السامية لحقوق الإنسان، في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١، مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء جميعاً طالبة إليها تقديم معلومات ذات صلة لإدراجها في مجموعة أفكار وممارسات إرشادية. وفي ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١، أحالت المفوضة السامية لحقوق الإنسان دعوة مماثلة إلى هيئات الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية.

٣- وحتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وردت ردود من أستراليا، وأذربيجان، وكوبا، وغواتيمالا، والمكسيك، وسويسرا، وتايلند، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومن كيانين غير حكوميين.

٤- وأُضيفت هذه الردود إلى تلك التي وردت من أستراليا، وبوليفيا، وكولومبيا، وكوبا، والدانمرك، وجورجيا، والمكسيك، والنرويج، والبرتغال، ونيوزيلندا، وفقاً للقرار ٢٠٠٠/٦٤، وهي متاحة للمراجعة في ملفات الأمانة.

٥- وفي القرار ٢٠٠١/٧٢ أيضاً، دعت اللجنة المفوضة السامية لحقوق الإنسان إلى الاستناد في عملها، عند الاقتضاء والأهمية، إلى المواد الواردة، وإلى إبلاغ اللجنة بمدى فائدة هذه المواد في هذا الشأن.

٦- ووفقاً لذلك، فإن المفوضة السامية لحقوق الإنسان تبلغ اللجنة بأنه نظراً إلى شمولية المواد التي وردت حتى الآن تبين للمفوضية أن من الضروري بذل جهود متفانية لتجهيز وتلخيص الردود في شكل مجموعة أفكار وممارسات إرشادية يمكن تدبرها وتكون صالحة للمستفيدين منها. وطلبت المفوضية موارد من خارج الميزانية لهذا المشروع من خلال النداء السنوي للعام ٢٠٠٢، وسوف تواصل تجميع الردود لإدراجها في نهاية المطاف في مجموعة مرجعية من الأفكار والممارسات في ميدان الحكم السديد.

- - - - -